

بنك الكويت الوطني
الربع الأول / النصف الأول من العام 2020
مؤتمر المستثمرين/المحليين
6 أغسطس 2020



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الأول والنصف الأول من العام 2020

الأحد الموافق 9 أغسطس 2020

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 6 أغسطس 2020 الساعة الثالثة من بعد الظهر بالتوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ شيام كاليانارامان – رئيس وحدة المحاسبة الإدارية للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز

من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes

عامل البدالة:

اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الأول والنصف الأول من العام 2020. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيدة/ إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرمس (EFG HERMES)، تفضلي إلينا.

إلينا سانثيز:

أشكرك ومساء الخير عليكم جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرمس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الأول والنصف الأول من العام 2020. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، ورئيس وحدة المحاسبة الإدارية للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ شيام كاليانارامان، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

شكرا إلينا

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية عن الربع الأول والنصف الأول من العام 2020.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سيكون عرض اليوم أطول قليلاً من المعتاد حيث سندخل في الكثير من تفاصيل الربعين الأول والثاني من العام. ولكن بمجرد أن ننتهي، سنبدأ في الإجابة على جميع أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الالكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

ينضم إلينا اليوم السيد /عصام الصقر الرئيس التنفيذي للمجموعة، وكذلك السيد/ شيام رئيس المحاسبة الإدارية للمجموعة. وأود أن انوه إلى أن السيد /جيم ميرفي مدير عام المجموعة المالية لم يستطع الانضمام إلينا اليوم بسبب تواجدته خارج الكويت.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

صباح الخير أو مساء الخير لكم جميعاً أينما كنتم. يسعدني أن ألتقي بكم مجدداً لمناقشة البيانات المالية لفترتي الربع الأول والنصف الأول من العام 2020. بداية أتمنى أن تكونوا بأمان ووافر الصحة والعافية أنتم وذويكم في ظل الظروف غير المسبوقة التي نعاصرها جميعاً.

كما تعلمون جميعاً، قمنا خلال الأسبوع الماضي بإعلان النتائج المالية لفترتي الربع الأول المنتهى في 31 مارس 2020 والسنة أشهر الأولى من العام والمنتهى في 30 يونيو 2020، حيث حقق البنك أرباحاً صافية لفترة الربع الأول المنتهى في 31 مارس 2020 بواقع 77.7 مليون دينار كويتي كما سجل البنك صافي ربح في الربع الثاني من العام بواقع 33.4 مليون دينار كويتي. وبذلك يصل إجمالي الأرباح الصافية عن فترة الستة أشهر الأولى من العام 111.1 مليون دينار كويتي (بترجع على أساس سنوي نسبته 47% مقارنة بمستويات العام السابق). ومن خلال هذه المكاملة، سنتطرق إلى العوامل التي أثمرت على تلك النتائج، لكن دعوني أولاً أبدأ بإلقاء الضوء بصورة موجزة على الاتجاهات الرئيسية التي أثمرت على أعمالنا نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 وكيف واجهنا تداعياتها وما هي التوقعات المستقبلية.

على مدى الأشهر القليلة الماضية واجهنا تحديات عديدة على كافة المستويات. حيث تضررنا جميعاً من جراء تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 وفوجئنا جميعاً بتلك الأوضاع وعدم استعداد أي حكومة أو كيان تجاري للتعامل مع ذلك السيناريو. وبالنظر إلى ما يتسم به العالم في وقتنا الحالي من ترابط، رأينا تأثير تفشي الجائحة يمتد من بلد إلى آخر مخلفاً وراءه تأثيرات سلبية على الشركات في كل مكان بلا استثناء. وفي حين اتخذت الحكومات في كافة أنحاء العالم تدابير صارمة في إطار مساعيها للسيطرة على تفشي الجائحة، إلا أن تلك التدابير انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي والثقة في مناخ الأعمال على مستوى العالم.

وتنوعت تدابير احتواء الجائحة ما بين عمليات إغلاق الأنشطة الاقتصادية إلى فرض حظر التجول وإغلاق الحدود بما أدى إلى التأثير سلباً على المعنويات واحداث صدمة شديدة للاقتصادات العالمية، وعلى أثر ذلك، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي

بنسبة 5% خلال العام. وكان تأثير الجائحة في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر حدة نتيجة للتراجع الشديد الذي شهدته أسعار النفط وما لذلك من تأثير على النشاط الاقتصادي وعجز الميزانية. وخلال النصف الأول من 2020، شهدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي ضعف في أوضاع المالية العامة مع توقعات بتسجيل عجز استثنائي كبير في ميزانيات عام 2020.

وتأثرت أعمالنا في معظم المناطق الجغرافية التي نعمل بها لنواجه بيئة تشغيلية شديدة الصعوبة عبر شبكة اعمالنا. وعلى مستوى الكويت، لم يكن الوضع مختلفاً، فقد تعرض الاقتصاد المحلي لضغوط وأثرت فترة الإغلاق الطويلة سلباً على أنشطتنا. حيث تشير توقعاتنا إلى أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنحو 6% على خلفية انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4%.

وكما نلحظ من الرسم البياني، تم تأكيد ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الكويت بتاريخ 24 فبراير، وتبع ذلك سلسلة من القرارات الحكومية التي بدأت بإغلاق أنشطة الأعمال في 9 مارس وتصاعدت وتيرة الإجراءات حتى تم تطبيق الحظر الشامل في شهر مايو. وبدأت الكويت العودة مرة أخرى لفتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً في بداية يونيو، واليوم نحن في المرحلة الثالثة من خطة تتكون من خمس مراحل للعودة إلى الأنشطة الاعتيادية.

منذ بداية الجائحة، عملنا بشكل وثيق مع الحكومة وبنك الكويت المركزي لتقديم الدعم اللازم للاقتصاد بطريقة سريعة وفعالة، كما بادرننا بدعم عملائنا لتلبية احتياجاتهم المالية. ومن جهة أخرى، دعمنا جهود الحكومة لمكافحة تفشي الجائحة من خلال المساهمة في صندوق أنشأه بنك الكويت المركزي بقيمة 10 ملايين دينار كويتي لدعم مساعي الحكومة في مواجهة تداعيات الجائحة. كما قمنا بالتبرع بمبلغ مليون دينار كويتي لجمعية الهلال الأحمر الكويتي.

وفي إطار استجابته السريعة والمبكرة، شرع بنك الكويت المركزي في اتخاذ تدابير احترازية على مستوى الاقتصاد الكلي وقام بخفض المتطلبات التنظيمية بهدف تعزيز مرونة القطاع المصرفي وتمكينه من لعب دور أكثر نشاطاً خلال فترة الأزمة. وأهم ما تضمنته تلك الإجراءات كان خفض متطلبات رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي وخفض سعر الخصم إلى 1.5% وهو المستوى الأدنى تاريخياً.

وبالانتقال إلى بنك الكويت الوطني، اتخذنا إجراءات استباقية وقمنا بتفعيل خطط الطوارئ في المراحل الأولى من الأزمة، وذلك بهدف حماية موظفينا وضمان استمرارية العمل. وانتقلنا إلى اتباع الضوابط الصحية كما اتخذنا الاحتياطات الصارمة لضمان توفير بيئة آمنة لموظفينا وعمالنا. وفي ذات الوقت أظهر نموذج أعمالنا مرونة كبيرة وتمكنا من تقديم الدعم والمشورة لعملائنا الذين يواجهون صعوبات مالية، وكذلك الاعتماد بشكل كبير على

قدراتنا الرقمية للحفاظ على مستوى جودة الخدمة وإمكانية الوصول إلى خدماتنا بنفس مستوى توقعات العملاء في الأوقات الاعتيادية. وفي هذا السياق، أود أن أعبر عن تقديري العميق لجميع موظفينا لجهودهم وتفانيهم خلال تلك الأوقات العصيبة.

وعلى صعيد منفصل، وبدون إحداث تأثير على خطط أعمالنا المستقبلية، بدأنا مبادرات لخفض التكاليف على مستوى المجموعة للحد من تأثير الجائحة على ربحية البنك.

وعلى صعيد العملاء وبالتنسيق مع بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف الكويتية، شاركنا في كافة المبادرات الهادفة إلى دعم عملائنا والتخفيف من حدة بعض الضغوط التي يتعرضون لها. حيث قدمنا الدعم لكافة عملائنا من خلال وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي والقنوات الإلكترونية لمدة 3 أشهر، بالإضافة إلى زيادة الحد الأقصى لخدمة الدفع بدون تلامس. كما قمنا أيضاً بتوفير الدعم اللازم لعملائنا من الأفراد من خلال تأجيل مدفوعات أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة ستة أشهر. وقمنا كذلك بتقديم ما يلزم من دعم لتمويل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتأثرة بأزمة جائحة كوفيد-19.

وبلا شك فإن تطبيق اجراءات الحظر الشامل وتباطؤ النشاط الاقتصادي، خاصة خلال الربع الثاني من العام الحالي، كان لهم تأثيراً شديداً على عملياتنا. حيث أدى انخفاض حجم المعاملات إلى تراجع الرسوم والعمولات، في حين أدى خفض سعر الفائدة إلى وضع المزيد من الضغوط على هامش الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتراجع أسعار النفط وامتداد فترة الحظر قد أدت جميعها إلى زيادة مستويات عدم اليقين حول توقعات التدفقات النقدية للعديد من عملائنا بما أدى بدوره إلى رفع المخصصات وهو ما انعكس من خلال فترة النتائج المالية.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات، لا تزال ميزانيتنا العمومية تتمتع بوضع قوي. ونحن على ثقة من أن قاعدتنا الرأسمالية القوية ومستويات السيولة المريحة وجودة أرباحنا ستوفر لنا قدرة كبيرة على امتصاص تداعيات الجائحة.

وختاماً، أود أن أشير إلى أنه على الرغم من التحديات التي واجهناها خلال النصف الأول من العام 2020، إلا ان تأثير بسبب جائحة كوفيد-19 قد ساهمت أيضاً في تسليط الضوء على نقاط القوة التي يتميز بها بنك الكويت الوطني. حيث أن ما قمنا به على مدار السنوات الأخيرة من استثمارات استراتيجية لتسريع تطوير خدماتنا المصرفية الرقمية، منحت البنك المرونة التشغيلية خلال هذه الفترة، كما قدمت قنواتنا الرقمية بدائل افتراضية حلت محل فروعنا بما مكننا من خدمة عملائنا بأفضل السبل الممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، نشعر الآن بالارتياح الشديد تجاه خططنا للطوارئ وإدارة الأزمات التي أثبتت جميعها نجاحاً ملحوظاً عند اختبارها خلال الأيام الأولى من تفشي الجائحة. فكل تلك العوامل تمنحنا المزيد من الثقة في الوقت الذي نمضي فيه قدماً نحو مرحلة التعافي، والتي نأمل أن نشهدها في القريب

العاجل. وقد لاحظنا بالفعل بعض الدلالات المبكرة لهذا التعافي في ظل الانتعاش الجزئي لأنشطة الأعمال مع العودة التدريجية لفتح الأنشطة الاقتصادية.

بذلك أترككم مع شيام لتوضيح البيانات المالية لفترتي الربع الأول والنصف الأول من العام بمزيد من التفاصيل.

تفضل شيام.

عمتم مساءً جميعاً واهلاً بكم.

شيام كاليانارامان:

أهلاً ومرحباً بكم جميعاً. يسعدني أن اقتنص هذه الفرصة لأطلعكم على نتائجنا المالية. نظراً لأننا لم نقم بنشر نتائج الربع الأول من العام 2020 نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 وتماشياً مع اللوائح المحلية، ستغطي هذه المكالمة نتائجنا عن فترتي الربع الأول من العام 2020 والنصف الأول من العام 2020. لذلك ولسهولة الرجوع إلى المعلومات في الشرائح ذات الصلة، سأعطي أولاً أبرز السمات الخاصة بالنتائج نصف السنوية ثم ننتقل بعد ذلك إلى الأداء ربع السنوي.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن تسجيل أرباح بقيمة 111.1 مليون دينار كويتي عن فترة النصف الأول من العام 2020 بتراجع بلغت نسبته 46.9% عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وقبل الخوض في المعلومات التفصيلية، أود أن أوضح أنه خلال الربع الأول من العام 2020 قامت المجموعة، ومن خلال بنك بوبيان الذراع الإسلامي للمجموعة، بزيادة ملكيتها في بنك لندن والشرق الأوسط من 27.91% إلى 71.08% وتشمل النتائج المالية للمجموعة أثر الاستحواذ على بنك لندن والشرق الأوسط بدءاً من فترة الربع الأول من العام 2020.

وبالعودة إلى نتائجنا المالية، نبدأ بشريحة العرض الأولى .

وسنلقي نظرة أولاً على صافي أرباح النصف الأول من العام 2020 والعناصر المكونة له.

يعكس صافي الربح (الموضح أمامكم في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض الأولى) بقيمة 111.1 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2020 أداءً مرناً بالنظر إلى بيئة الأعمال الحافلة بالتحديات وما خلفه ذلك من تأثيرات تمثلت في خفض أسعار الفائدة وتراجع النشاط الاقتصادي الذي أثر بدوره على حجم الأعمال ورفع من تكلفة المخاطر. ويعزى انخفاض صافي الربح بنسبة 46.9% مقارنة

بالفترة المماثلة من العام الماضي إلى تراجع الفائض التشغيلي بنسبة 15% (أي الأرباح قبل استقطاع المخصصات والضرائب) وارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة. (وسوف اتطرق لمخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة بمزيد من التفاصيل لاحقاً خلال هذا العرض).

حيث بلغ الفائض التشغيلي عن فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2020 (الموضح في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الأولى) 260.3 مليون دينار كويتي، أي أقل بنسبة 15% مقارنة بالنصف الأول من العام 2019. وبلغ معدل تراجع الإيرادات التشغيلية نحو 8.3% فيما ارتفعت مصروفات التشغيل بنسبة 5.8%

وبلغت صافي الإيرادات التشغيلية عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 (كما يظهر في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض الأولى) 414.6 مليون دينار كويتي، بما يعكس مرونة أداء الإيرادات التشغيلية خلال تلك الأوقات غير المسبوقة، وذلك رغم تراجعها بنسبة 8.3% مقارنة بالنصف الأول من العام 2019 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض صافي إيرادات الفوائد بنسبة 7.5% وانخفاض الرسوم والعمولات بنسبة 9.1%. ويعود تراجع صافي إيرادات الفوائد إلى انخفاض سعر الفائدة القياسي (خاصة بعد خفض بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بمقدار 150 نقطة أساس اعتباراً من أكتوبر 2019)، وقابل ذلك جزئياً الاستفادة من نمو حجم الأعمال.

ويظهر مزيج الإيرادات التشغيلية في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض الأولى. ومثلت صافي إيرادات الفوائد 77% من إجمالي الإيرادات التشغيلية في حين بلغت مساهمة إيرادات غير الفوائد 23%. ويتمشى هذا المزيج مع أداء العام السابق.

وسأبدأ الآن بالحديث عن الأداء الربع سنوي لفترتي الربع الثاني من العام 2020 ثم الربع الأول من العام 2020.

بلغ صافي الربح للربع الثاني من العام 2020 (الموضع على الجانب الأيسر في أعلى شريحة العرض الأولى) 33.4 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنسبة 57% عن صافي أرباح الربع الأول من العام 2020 الذي بلغ 77.7 مليون دينار كويتي، وبنسبة 67% عن صافي أرباح الربع الثاني من العام 2019 البالغ قيمته 101.4 مليون دينار كويتي. ويعود سبب الانخفاض في صافي الربح بصفة رئيسية إلى انخفاض الفائض التشغيلي وزيادة مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة.

وبلغ الفائض التشغيلي عن فترة الربع الثاني من العام 2020 (الموضح في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الأولى) 117.9 مليون دينار كويتي، بانخفاض 17.2% عن الربع الأول من العام 2020 والذي بلغت قيمته 142.4 مليون دينار كويتي، وأقل بنسبة 22.3% عن الفائض التشغيلي للربع الثاني من العام 2019 البالغ 151.7 مليون دينار

كويتي. وكما تلاحظون، تأثر أداء الربع الثاني من العام 2020 بشدة نتيجة لتراجع أسعار الفائدة القياسية على خلفية تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 (لا سيما خفض بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بمقدار 125 نقطة أساس في مارس 2020، بالإضافة إلى انخفاض مستويات فائدة ليبور) وتراجعت إيرادات غير الفوائد بسبب تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي والاستفادة من انخفاض التكاليف (سنتطرق للتكاليف بالمزيد من التفصيل لاحقاً ضمن هذا العرض).

وبلغت صافي الإيرادات التشغيلية عن فترة الربع الثاني من العام 2020 (الموضح في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض الأولى) 189.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض بلغت نسبته 15.6% عن صافي الإيرادات التشغيلية لفترة الربع الأول من العام 2020 والتي بلغت 224.8 مليون دينار كويتي، كما أنها أقل بنسبة 16.1% أقل عن صافي الإيرادات التشغيلية لفترة الربع الثاني من العام 2019 والتي بلغت قيمتها 226.3 مليون دينار كويتي. وكما أسلفت الذكر، تأثر أداء الربع الثاني من العام 2020 بشدة جراء تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19.

وننتقل الآن لأداء الربع الأول من العام 2020.

بلغ صافي ربح الربع الأول من العام 2020 (الموضح في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض الأولى) 77.7 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنسبة 27.9% عن صافي ربح الربع الأول من العام 2019 البالغ 107.7 مليون دينار كويتي، وذلك نظراً لتأثره بارتفاع التكاليف وزيادة الانخفاض في القيمة.

وبلغ الفائض التشغيلي عن فترة الربع الأول من العام 2020 (الموضح في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الأولى) 142.4 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنسبة 7.8% عن الفائض التشغيلي لفترة الربع الأول من العام 2019 البالغ 154.4 مليون دينار كويتي على خلفية ارتفاع التكاليف.

وبلغت صافي الإيرادات التشغيلية عن فترة الربع الأول من العام 2020 (الموضح في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض كويتي، أي أقل هامشياً مقارنةً بالإيرادات التشغيلية عن فترة الربع الأولى) 224.8 مليون دينار الأول من العام 2019 التي بلغت قيمتها 225.6 مليون دينار كويتي.

وأود هنا أن أسلط الضوء على أن العام بدأ مصحوباً بقدر كبير من التفاؤل وشهدنا نمواً جيداً على صعيد حجم الأعمال والمعاملات. إلا أن ارتفاع معدلات المخاطر الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-19 منذ منتصف شهر مارس أدى إلى قيام الكويت بفرض إجراءات الحظر الجزئي في خطوة مماثلة للتدابير التي اتخذتها غيرها من الأسواق الإقليمية

والعالمية الأخرى. وفي وقت لاحق من هذا الاستعراض، سنتطرق لنمو حجم الأعمال خلال الربع الأول من العام 2020.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض الثانية.

هنا سنلقي نظرة على أداء صافي إيرادات الفوائد ودوافع النمو المحركة لهذا الأداء.

بلغ صافي إيرادات الفوائد عن فترة النصف الأول من العام 2020 (الموضح في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض الثانية) 318.5 مليون دينار كويتي، أي أقل بنسبة 7.5% عن صافي إيرادات الفوائد لفترة النصف الأول من العام 2019 البالغ 344.4 مليون دينار كويتي. وكان أداء صافي إيرادات الفوائد مرناً إلى حد كبير مع الأخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير لأسعار الفائدة، وقد تم تعويض ذلك جزئياً من النمو في حجم الأعمال.

وبلغت متوسط الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد (كما هو موضحاً في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الثانية) 28.5 مليار دينار كويتي خلال النصف الأول من العام 2020، مسجلة نمواً بنسبة 8.3% مقارنة بالنصف الأول من العام 2019. ويعكس هذا النمو في الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد نمواً قوياً في حجم الإقراض والاستثمار، وسوف أتطرق لذلك لاحقاً بمزيد من التفاصيل.

وشهدنا انكماش صافي هامش الفائدة خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنة بالنصف الأول من العام 2019 فيما يعزى جزئياً إلى تأثير التوقيت على محفظة القروض نتيجة لخفض سعر الخصم المحلي في الربع الأول من العام 2020. وأود أن أضيف أن هوامشنا تتأثر سلباً وبوتيرة سريعة نسبياً خلال دورة تراجع أسعار الفائدة نظراً لخصائص إعادة تسعير محفظة القروض بينما يكون هناك تأثير متأخر لتكاليف التمويل حتى تدخل حيز التنفيذ.

وبالنظر إلى الجانب الأيسر السفلي من شريحة العرض الثانية نلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة بلغ 2.25% في النصف الأول من العام الحالي مقابل 2.64% في النصف الأول من العام 2019.

وكما ترون كانت الهوامش أقل في الربع الثاني من العام 2020، حيث بلغت 2.09% بما يعكس بوضوح التراجع الشديد في سعر الخصم الخاص ببنك الكويت المركزي بواقع 125 نقطة أساس بنهاية الربع الأول من العام 2020.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية القوى المحركة التي ساهمت في دفع صافي هامش الفائدة نحو التراجع بمقدار 39 نقطة أساس، لنتخض من 2.64% في النصف الأول من العام 2019 إلى 2.25% في النصف الأول من العام 2020.

حيث تأثرت صافي هامش الفائدة سلبيًا بانخفاض أسعار الفائدة القياسية بمقدار 34 نقطة أساس للقروض و 47 نقطة أساس للموجودات الأخرى، في حين أثر انخفاض تكلفة الودائع بشكل إيجابي على هامش صافي الفائدة في حدود 42 نقطة أساس.

سنلقي الآن نظرة على حركة صافي إيرادات الفوائد عن الفترة ربع السنوية كما هو موضحاً في أعلى الجانب الأيسر.

حيث بلغ صافي إيرادات الفوائد 149.3 مليون دينار كويتي عن فترة الربع الثاني من العام 2020، أي أقل بنسبة 11.7% عن مستوى صافي إيرادات الفوائد في الربع الأول من العام الجاري والذي بلغت قيمته 169.2 مليون دينار كويتي، كما أنه أقل بنسبة 13.8% مقارنة بصافي إيرادات الفوائد عن فترة الربع الثاني من العام 2019 بقيمة 173.2 مليون دينار كويتي. وكما أشرت سابقاً، تأثر الربع الثاني من العام 2020 من انخفاض أسعار الفائدة القياسية وتراجع النشاط الاقتصادي، بما أثر على حجم الإقراض.

وجاء صافي إيرادات الفوائد عن فترة الربع الأول من العام 2020 بقيمة 169.2 مليون دينار كويتي أقل هامشياً عن صافي إيرادات الفوائد عن فترة الربع الأول من العام 2019 البالغ قيمته 171.2 مليون دينار كويتي.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض الثالثة.

سأتحدث الآن عن إيرادات غير الفوائد والعناصر المكونة لها كما هو موضحاً في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض الثالثة.

بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في النصف الأول من العام الحالي 96.0 مليون دينار كويتي، أي أقل بنسبة 10.7% عن النصف الأول من العام 2019 حيث تأثر سلبيًا ببطء وتيرة النشاط الاقتصادي بعد فرض عمليات الإغلاق منذ منتصف مارس وتأثير تقييمات القيمة السوقية على محفظة استثمارات المجموعة. كما استفدنا خلال النصف الأول من العام 2020 من تأثير تحركات أسعار العملات الأجنبية على إصدارات الأوراق المالية الدائمة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال.

وبالنظر إلى العناصر المختلفة المكونة لإجمالي الإيرادات من غير الفوائد والتي بلغت 96.0 مليون دينار كويتي، نلاحظ أن نصيب إيرادات الاتعاب والعمولات قد بلغ 71.5 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 25.6 مليون دينار كويتي وبلغ صافي خسائر مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفائدة 1.1 مليون دينار كويتي. وانخفضت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 9.1% مقارنة بأداء النصف الأول من العام 2019.

لقد كان أداء الرسوم والعمولات قوياً بالنظر إلى الظروف الصعبة التي عاصرتها الأسواق، وهي من مجموعة متنوعة جيداً من المناطق الجغرافية وخطوط الأعمال المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن المصدر الرئيسي للإيرادات من غير الفائدة يعتمد بصفة رئيسية على الأنشطة المصرفية الأساسية فيما يعد انعكاساً للتدفقات التجارية والعوامل الأخرى المرتبطة بالمستهلكين بدلاً من اعتماداً الإيرادات المتقلب المعتمدة على الدخل من أنشطة التداول.

ننتقل الآن لتحركات الإيرادات من غير الفائدة على أساس ربع سنوي

بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد عن فترة الربع الثاني من العام الحالي 40.4 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنسبة 27.3% عن الربع الأول من العام 2020 والتي بلغت 55.6 مليون دينار كويتي، وأقل بنسبة 23.9% عن إيرادات الربع الثاني من العام 2019 بقيمة 53.1 مليون دينار.

كما بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد عن فترة الربع الأول من العام الحالي 55.6 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 2.3% مقارنة بمستويات الربع الأول من العام 2019 البالغ قيمتها 54.3 مليون دينار كويتي.

وتجد الإشارة إلى أن الربع الأول من العام 2020 كان الأقوى أداءً على خلفية استفادته من تأثير تحركات أسعار العملات الأجنبية على إصدارات الأوراق المالية الدائمة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال، هذا إلى جانب جودة معدلات الإنفاق الاستهلاكي والتدفقات التجارية وهو الأمر الذي قابله جزئياً التأثير السلبي لتقييمات محفظة الاستثمار بالقيمة السوقية. ومن جهة أخرى، تأثر أداء الربع الثاني من العام 2020 بتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي.

انتقل الآن إلى مصروفات التشغيل كما هو موضحاً في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الثالثة.

بلغ إجمالي مصروفات التشغيل 154.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2020، بزيادة 5.8% عن النصف الأول من العام 2019. ويعكس هذا المعدل نمواً متواضعاً في التكاليف نظراً لحرصنا على الاستثمار بكثافة في أنشطة أعمالنا (كلا من عمليات الأمامية والعمليات المساندة لتمكين المجموعة من تقديم أعلى مستوى من الخدمات وتحسين مواردنا بما ينعكس إيجاباً على الكفاءة التشغيلية). وتشمل تكاليف النصف الأول من العام بعض المساهمات المتعلقة بجهود مواجهة جائحة كوفيد-19، وأود أن أكرر ما أشرت إليه سابقاً وهو أن المجموعة قامت الآن باستكمال عملية الاستحواذ على بنك لندن والشرق الأوسط.

كما تجدر أيضاً ملاحظة أن النصف الأول من العام 2020 تضمن بدء احتساب رسوم الاستهلاك فيما يتعلق بمقرنا الرئيسي الجديد والأثر الكامل لاحتساب تكاليف تدشين مركز البيانات المتطور وفقاً لأعلى المستويات.

وننتقل الآن لتغطية مصروفات التشغيل على أساس ربع سنوي (في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الثالثة).

أود أن أسلط الضوء على أن إجمالي التكاليف في الربع الثاني من العام 2020 والذي جاء أقل من المستويات المسجلة في الربع الأول من العام 2020 بنسبة 12.8% (10.6 مليون دينار كويتي) نتيجة لإجراءات إعادة ضبط التكاليف لتعكس المستويات المنخفضة للنشاط الاقتصادي، وإن كان خفض التكلفة لن يعوض بالكامل التراجع في مستويات الدخل.

وبلغ إجمالي التكاليف 82.4 مليون دينار كويتي عن فترة الربع الأول من العام 2020، أي بارتفاع عن تكاليف الربع الأول من العام 2019 بما قيمته 11.2 مليون دينار كويتي (15.8%)، ويرجع ذلك بصفة أساسية للاستحواذ على بنك لندن والشرق الأوسط ومساهمات جائحة كوفيد-19 وتأثير التوسعات الجارية في بعض أنشطة أعمالنا والمناطق الجغرافية الرئيسية التي نعمل بها.

وتواصل المجموعة الاستثمار في العديد من المبادرات الرقمية وبعض عروض المنتجات المختارة في مناطق جغرافية معينة مثل إدارة الثروات في السعودية، هذا إلى جانب الاستمرار في تحسين كفاءتنا التشغيلية من خلال أحدث مبادرات تكنولوجيا المعلومات التي تحقق قيمة طويلة الأمد ومستدامة للمجموعة. وقد أتت جهود استثمارنا الرقمية ثمارها خلال الأزمة حيث لعبت قنواتنا الرقمية دوراً حيوياً في خدمة العملاء وزادت المعاملات الإلكترونية بمستويات قياسية. كما نواصل مضيماً قدماً في توسيع عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، هذا بالإضافة إلى توسيع انشطتنا الخاصة ببنك الكويت الوطني - مصر.

لذلك، يمكنني أن اختتم حديثي عن موضوع التكاليف بالقول إن نسبة التكلفة إلى الدخل (كما هو موضح في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض الثالثة) بلغت 37.2%، متأثرة بتراجع الإيرادات نتيجة لخفض أسعار الفائدة بوتيرة سريعة والتأثير السلبي على مستوى إجمالي الإيرادات على خلفية انخفاض الإيرادات من غير الفائدة.

وننتقل الآن لتغطية مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة كما هو موضح في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض الثالثة.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 126.6 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2020 بما يمثل زيادة بنسبة 88.7% عن المستويات

المسجلة في النصف الأول من العام 2019، شملت خسائر انخفاض القيمة بمبلغ 27.4 مليون دينار كويتي، بما يعكس بصفة خاصة زيادة الرسوم المتعلقة بمحفظة الاستثمار لمواجهة آثار التقلبات التي قد تنشأ تحسباً لتدهور أوضاع الاقتصاد الكلي على خلفية تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19، هذا إلى جانب عملياتنا في لبنان. كما شملت مخصصات خسائر الائتمان بقيمة 99 مليون دينار كويتي تشمل الشركات الكويتية وقطاع التجزئة الكويتي وتوفير مخصصات لتغطية الخسائر الائتمانية بالكامل لأحد أبرز العملاء الدوليين في الإمارات (شركة أن ام سي للرعاية الصحية)، كما يغطي هذا المبلغ جزءاً من الرسوم المعجلة تحسباً لتدهور جودة الائتمان على خلفية تداعيات تفشي الجائحة.

وأدت المخصصات الائتمانية التي تم تجنبها بوتيرة كبيرة للأشهر الستة الأولى المنتهية في يونيو 2020 بقيمة 99 مليون دينار كويتي مقابل 67.1 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2019 إلى زيادة تكلفة المخاطر إلى 112 نقطة أساس مقابل 82 نقطة أساس في يونيو 2019.

وبلغت مخصصات الربع الثاني من العام الحالي 75.1 مليون دينار مقابل 51.5 مليون دينار في الربع الأول من العام 2020 و 35.7 مليون دينار في الربع الثاني من العام 2019، بما يعكس زيادة مخصصات خسائر الائتمان في الربع الثاني من العام 2020 كما أسلفنا الذكر.

في حين بلغت مخصصات الربع الأول من العام 2020 ما قيمته 51.5 مليون دينار كويتي مقابل 31.4 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2019 على خلفية ارتفاع مخصصات خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بمحفظة الاستثمار وأعمال البنك في لبنان.

أود هنا أن أؤكد أنه على الرغم من ارتفاع مستويات مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، إلا أن الميزانية العمومية للمجموعة لا تزال قوية في ظل الجودة الائتمانية العالية واستقرار مستويات رأس المال. حيث أن ما يتميز به بنك الكويت الوطني من قاعدة رأس مال قوية إلى جانب قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك على امتصاص خسائر الائتمان – وسوف نتطرق إلى نسب كفاية رأس المال في شرائح العرض اللاحقة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض الرابعة.

وسوف اتطرق هنا إلى موضوع تنوع إيرادات المجموعة.

بلغت الإيرادات التشغيلية للعمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني 108.7 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2020، أي بنفس مستويات النصف الأول من العام

2019 إلى حد كبير. ونلاحظ من الرسم البياني الدائري الشكل في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الرابعة أن نسبة مساهمة عملياتنا الخارجية لإيرادات المجموعة بلغت 26 %، بزيادة هامشية عن نسبة 24% المسجلة في العام الماضي.

وكان أداء الإيرادات التشغيلية من عملياتنا الخارجية مرناً إلى حد كبير على الرغم من الأوقات غير المسبوقة التي عاصرناها خلال تلك الفترة. إلا أن تراجع مساهمة عملياتنا الخارجية من 26% إلى 9% يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، التي أشرنا إليها سابقاً، أي المخصصات التي تم احتجازها لتغطية قروض إحدى الشركات الدولية في الإمارات من عملاء البنك، هذا إلى جانب استقطاع مخصصات لتغطية خسائر محفظة الاستثمار وعملياتنا في لبنان. ونتيجة لذلك، كانت مساهمة العمليات الخارجية للأرباح أقل بنسبة 81.2% عن مستويات العام الماضي كما يوضح الجانب الأيسر في منتصف شريحة العرض الرابعة.

أما بالنسبة لبنك بوبيان، البنك الإسلامي التابع للمجموعة، فقد تأثر أيضاً بالمخصصات، حيث بلغت أرباح البنك 17.1 مليون دينار كويتي، بانخفاض 40.6% عن صافي ربح النصف الأول من العام 2019 بقيمة 28.9 مليون دينار كويتي. إلا أنني أود أن أسلط الضوء على أن الفائض التشغيلي لبنك بوبيان كان قوياً حيث انخفض بنسبة 3.1% فقط مقارنة بالنصف الأول من العام 2019. وارتفعت حصة مساهمة بنك بوبيان إلى أصول المجموعة إلى 21% مستفيداً من نمو حجم القروض والاستثمارات، بالإضافة إلى استحواذه على بنك لندن والشرق الأوسط.

وأخيراً، نلاحظ من خلال هذه الشريحة أن عملياتنا المحلية التقليدية داخل الكويت مثلت 44% من محفظة أصول المجموعة، في حين ساهمت العمليات الخارجية بنسبة 35% وبنك بوبيان بنسبة 21%.

وعلى الرغم من أننا نرى مستويات مرتفعة من مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، إلا أنني أود أن أؤكد على أن الإيرادات التشغيلية تحتوي على مزيج من أصول متنوعة بشكل جيد بما يمثل ميزة فريدة يختص بها بنك الكويت الوطني على مستوى البنوك الكويتية من حيث اتساع بصمته الجغرافية وقدرته على ممارسة الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية. ويمنح هذا التنوع درجة هائلة من المرونة لأرباح المجموعة ويوفر ما نعتبره ميزة تنافسية قوية.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض الخامسة.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة التغيرات المتعلقة بحجم أهم الأعمال الرئيسية خلال الفترة المالية الحالية.

بلغ إجمالي الموجودات 29.7 مليار دينار كويتي بنهاية يونيو 2020، أي بنمو بلغت نسبته 6.5 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي فيما يعزى للنمو القوي الذي شهدته أنشطة الإقراض والاستثمارات .

ونلاحظ في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض الخامسة ارتفاع إجمالي القروض إلى 17.6 مليار دينار كويتي بنمو قدره 1.4 مليار دينار على أساس سنوي (+8.4%). وتعكس تلك الزيادة النمو الذي سجله كلا من بنك بوبيان وعملياتنا الخارجية. وشهدنا الجزء الأكبر من نمو القروض خلال الربع الأول من العام 2020، حيث نمت محفظة القروض بنسبة 6.2% منذ نهاية العام 2019.

كما نلاحظ أيضاً أن قروض المجموعة تتضمن خسارة تعديل بقيمة 150 مليون دينار كويتي بسبب تأجيل القروض الاستهلاكية لمدة 6 أشهر (سوف أعود لتلك النقطة مرة أخرى بمزيد من التفاصيل عند مناقشة "رأس المال").

وعلى صعيد ودائع العملاء، الموضحة في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض، فقد بلغت قيمتها 17.6 مليار دينار كويتي، مرتفعة بواقع 2.1 مليار دينار كويتي (+ 13.6%) مقارنة بالمستويات المسجلة في يونيو 2019، وبزيادة بلغت 1.6 مليار دينار كويتي (10.3%) بنهاية فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2020، وأود أن أشير هنا بهدف التوضيح أن ودائع العملاء الواردة هنا لا تشمل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يتماشى مع أسلوب عرض ودائع العملاء في البيانات المالية المعلنة.

كما أود أن أوضح أننا مازلنا نواصل تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة. حيث شهدنا نمواً قوياً في الودائع الرئيسية للمجموعة، وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى النمو الممتاز للودائع المصرفية للأفراد وقطاع الخدمات المصرفية الخاصة على الصعيدين الإسلامي والتقليدي.

ويعكس النمو المطرد في ودائع الأفراد التركيز المستدام على هذا الجانب من أعمالنا وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، نرى في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض الخامسة أن ودائع العملاء تشكل حالياً 70% من مزيج تمويل المجموعة، مرتفعاً من نسبة 66% المسجلة في يونيو 2019 فيما يعزى للنمو القوي كما أسلفنا الذكر. كما أود أن أسلط الضوء على أن جزءاً من هذا النمو القوي نشأ عن قلة فرص الإنفاق خلال جزء

كبير من نصف العام الحالي وتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية. والإحجام عن بعض الودائع المؤسسية مرتفعة التكاليف نسبياً، مع الحفاظ على مستويات سيولة قوية.

وأود أن أشير إلى أنه على الرغم من تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض القيود التنظيمية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل التعديل ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض قبل الأخيرة.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية على بعض المعايير ومقاييس الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين لفترة النصف الأول من العام 6.3% بما يعكس تراجع الأرباح خلال نفس الفترة، مقابل 13.2% في النصف الأول من العام 2019 و 12.3% في السنة المالية 2019.

في حين بلغ العائد على متوسط اجمالي الموجودات 0.75% مقابل 1.53% في النصف الأول من العام 2019 و 1.42% للسنة المالية 2019.

الجدير بالذكر أن نسب الربحية تأثرت بانخفاض غير مسبوق في الهوامش، ونتيجة لتقلص فرص إيرادات الرسوم وانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي وارتفاع تكلفة المخاطر.

وبلغ معدل كفاية رأس المال كما في يونيو 2020 (الموضح في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض السادسة) 16.8% مقابل 17.8% بنهاية ديسمبر 2019، علماً بأن أرباح السنة الحالية لم يتم أخذها في الاعتبار عند احتساب نسبة الفترة المالية المرحلية. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى 14.9% في يونيو 2020، في حين بلغت نسبة كفاية رأس المال الأساسي للشريحة 1 - حقوق المساهمين 12.6%.

كما تأثرت معدلات كفاية رأس المال نتيجة لرسوم بقيمة 115.4 مليون دينار كويتي المصنفة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى عن فترة الستة أشهر الأولى المنتهية في يونيو 2020، بما يعكس صافي تغيير القيمة العادلة لبعض أدوات الدين ضمن القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

أما فيما يتعلق برأس المال، تجدر الإشارة إلى برنامج تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية. حيث طبقت كافة البنوك الكويتية برنامج تأجيل مدفوعات أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة ستة أشهر اعتباراً من أبريل 2020 مع إلغاء الفوائد الناتجة عن هذا التأجيل. نتج عن تأجيل تلك الدفعات خسارة بمبلغ 149.9 مليون دينار كويتي للمجموعة نتيجة لتعديل التدفقات النقدية التعاقدية.

حيث أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك بتعديل خسارة القروض من خلال حقوق الملكية. وبلغت رسوم حقوق الملكية المتعلقة بذلك 130 مليون دينار كويتي بعد تعديل حصة المجموعة في بنك بوبيان. وسيتم إلغاء تلك الرسوم بقيم متساوية على مدى 4 سنوات بدءاً من العام 2021 لأغراض حساب معدل كفاية رأس المال.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 1.10% في ديسمبر 2019 إلى 1.77% في يونيو 2020 نظراً للمخصصات الائتمانية القوية التي أشرت إليها سابقاً. أما نسبة تغطية القروض المتعثرة فقد بلغت 185.5% بنهاية يونيو 2020، فيما يعتبر من المستويات الجيدة.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات حول توقعاتنا تجاه الفترة المتبقية من العام 2020 .

بصفة عامة تعتبر البيئة التشغيلية صعبة ومن الصعب الاستنتاج فيما يتعلق بالتوجيه بشأن المقاييس الرئيسية. وبطبيعة الحال، فإن التوجهات المستقبلية تصدر بعد التعمق في اعتبارات مختلفة من ضمنها التوقيت وغيره من العوامل الأخرى، بما يتيح فرصة تعديلها بمرور الوقت.

أما فيما يتعلق بنمو القروض، بلغ نمو القروض 6.2% في الستة أشهر المنتهية في يونيو 2020، ونتوقع أن نشهد نمواً من رقم واحد في خانة الاحاد يتراوح ما بين متوسط إلى مرتفع لفترة الاثني عشر شهراً.

بلغ متوسط صافي هامش الفائدة 2.25% في النصف الأول من العام 2020، ونحو 2.09% في الربع الثاني من العام 2020، ونتوقع أن تكون مؤشرات صافي هامش الفائدة في نطاق ضيق خلال الفترة المتبقية من العام.

من جهة أخرى، بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 37.2% في المتوسط خلال النصف الأول من العام 2020. ونتوقع أن تظل هذه النسبة في نفس المستويات، متأثرة ببيئة أسعار الفائدة المليئة بالتحديات ومشهد الاقتصادي الكلي، هذا إلى جانب استمرار برنامجنا الاستثماري لدعم مبادرات المجموعة المختلفة. لذا نتوقع أن تستقر نسبة التكلفة إلى الدخل في نطاق مماثل لما شهدناه خلال النصف الأول من العام 2020.

ولا يتضمن هذا الاستعراض الارشادات الاستشرافية لتكلفة المخاطر نظراً لأننا ما زلنا نواجه تداعيات تفشي الجائحة ونرى أنه ليس من الحكمة إعطاء توجيهات مستقبلية بهذا الخصوص.

وبذلك ينتهي استعراض النتائج المالية.

إلا أنه قبل الانتقال إلى أمير مرة أخرى، أود ان أوجز ما اسلفت ذكره هنا مؤكداً رضانا التام عن نتائج النصف الأول من العام 2020. حيث تميزنا بمرونة أداء الإيرادات التشغيلية من العمليات المحلية والدولية، وتزايدت معدلات الإقراض في الربع الأول على الرغم من تأثرها في الربع الثاني من العام 2020 على خلفية تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي، كما شهدنا نمواً جيداً في الودائع الرئيسية للمجموعة ونمواً مقبولاً على صعيد التكاليف، هذا فضلاً عن المستويات المريحة للسيولة وقوة قاعدة رأس المال.

كما ستواصل المجموعة استراتيجية الاستثمار في موظفيها وفي التقنيات الناشئة بشكل انتقائي لترسيخ بصمتها الجغرافية بهدف الحفاظ على مكانة البنك الريادية ونموه المستقبلي .

ومستقبلياً، نأمل أن يعود الزخم مرة أخرى في ظل تخفيف القيود وفقاً للمراحل التي تم اعتمادها، كما نشعر بالتفاؤل تجاه قدرة الكويت على التعافي بوتيرة متسارعة بغض النظر عن التحديات والشكوك المحيطة ببيئة الأعمال.

شكراً لكم على وقتكم الثمين ومنتقل الان مرة أخرى إلى أمير.

أمير حنا:

شكراً لك شيام. وأشكركم جميعاً على حسن الاستماع.

كما تعلمون، كان من المتوقع طول فترة الاستعراض عما عهدناه سابقاً حتى يتسنى لنا شرح النتائج المالية لكلا الربعين بوضوح. وسنتوقف مؤقتاً لمدة دقيقة حيث تلقينا أسئلة عن موضوعات مختلفة وسنحاول تجميعها معاً حتى نحافظ على الوقت ونتمكن من الإجابة على أكبر قدر ممكن من الأسئلة.

وردت إلينا قائمة طويلة من الأسئلة والأسئلة المشابهة، إلا ان هناك بعض الأسئلة عن خسائر تأجيل الأقساط الخاصة بمحفظة القروض الاستهلاكية، لذا سأقرأ أحد تلك الأسئلة وأترك الأمر لشيام لشرح ما حدث وما يتعلق بهذا الأمر من معالجة محاسبية.

السؤال يطرح التطرق بالمزيد من التفاصيل لموضوع الخسارة المسجلة ضمن قاعدة حقوق الملكية. هل هناك تأثير على تراجع صافي إيرادات الفوائد في الربع الثاني وهل كان فقط نتيجة لانخفاض عائدات الأصول. لذلك سنشرح ذلك بمزيد من التفاصيل مع التأثير الحالي على حقوق الملكية.

شكراً أمير. فيما يتعلق بخسائر تأخير أقساط القروض، توصلت البنوك الكويتية إلى برنامج تأجيل مدفوعات أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة

شيام كاليانارامان:

سنة أشهر. ويعني ذلك أننا بحاجة إلى حساب قيمة القرض الحالية، بما أدى إلى تسجيل خسائر تعديل بقيمة 150 مليون دينار كويتي. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي تم تحميل خسارة التعديل على حقوق الملكية وليس على حساب الأرباح والخسائر، وبالتالي لا يتأثر صافي إيرادات الفوائد من تلك الخطوة. وتم تحميل حقوق الملكية وفقاً لذلك بنحو 130 مليون دينار كويتي بعد الأخذ بالاعتبار لحصة المجموعة في بنك بوبيان. وسيتم ذلك على مراحل في حساب رأس المال بدءاً من العام 2021.

أما بالنسبة لانخفاض سعر الفائدة الأساسي الذي تحدثنا عنه والذي ينبع أساساً من الانخفاض الشديد في سعر الفائدة. شهدنا خلال الربع الأول تغييرين كبيرين في أسعار الفائدة، حيث قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم مبدئياً بمقدار 25 نقطة أساس في الأسبوع الأول من مارس، ثم حدث التعديل الرئيسي في منتصف مارس وتم خفضه بواقع 100 نقطة أساس. ويعد هذا من أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض صافي هامش الفائدة، وكما أوضحنا سابقاً، فإن محفظة القروض يتم إعادة تسعيرها بوتيرة فورية بينما نتوقع أن يظهر تأثيراً متأخراً على تكلفة التمويل.

سؤال حول صافي هامش الفائدة ما الدافع وراء تراجع الهوامش بواقع 47 نقطة أساس كما ذكرت، هل يرجع ذلك إلى الموجودات الأخرى ذات العائد المنخفض للغاية ضمن الاستثمارات الخارجية.

أمير حنا:

نعم يعود ذلك بشكل رئيسي إلى الأنشطة الخاصة بمحفظة الاستثمار والتي يتوفر لها غطاء من التحوط وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بمجموعة الخزينة.

شيام كاليانارامان:

سؤال آخر حول تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. يقول السؤال هل يغطي تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة 28 مليون دينار كويتي الانكشاف على شركة أن ام سي بالكامل؟

أمير حنا:

تم تغطية الانكشاف على شركة ان ام سي بالكامل، إلا أنه ليس من خلال الخسائر الائتمانية المتوقعة بل من مخصصات التسهيلات الائتمانية، وكما أوضحت سابقاً فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة تتعلق بتأثير تغيير المؤشرات الاقتصادية على محفظة الاستثمار، وكذلك فيما يتعلق بالعمليات في لبنان.

شيام كاليانارامان:

هناك سؤالان حول الارشادات الاستشرافية وماذا نرى على هذا الصعيد، أعتقد أننا تناولنا ذلك من خلال الاستعراض. هناك قيود على إعطاء ارشادات استشرافية بشأن نسبة تكلفة المخاطر في هذه المرحلة مع الأخذ في الاعتبار كيفية تطور البيئة التشغيلية وفي ظل عدم وضوح الوضع حتى الآن. وسنرى بحلول الربع القادم ما إذا كان لدينا رؤية أوضح حول تكلفة المخاطر بنهاية العام.

أمير حنا:

سؤال عن توزيعات الأرباح، يسأل عما إذا كان موقف بنك الكويت الوطني يسمح بتوزيع الأرباح في هذه المرحلة والتعليقات السابقة التي تم نشرها في السوق والافصاحات المتعلقة بذلك.

عصام الصقر:

فيما يخص توزيعات الأرباح أعتقد أنه من السابق لأوانه إجراء مناقشة موضوعية حول توزيعات الأرباح السنوية حيث ما زلنا في منتصف العام. والتوزيعات بطبيعة الحال تدل على الربحية ورأس المال وعادة ما يحدث هذا في نهاية العام بعد تقييم وضع رأس المال الختامي واحتياجات رأس المال المستقبلية.

ستركز أولويتنا في الحفاظ على مركز قوي لرأس المال وتوفير مصدات مالية بما يتسق مع التوجهات التي حرصنا على اتباعها على مر السنين.

وتم توضيح الإعلان السابق حول تعليق توزيع الأرباح من قبل بنك الكويت المركزي وكان يركز بشكل رئيسي على البنوك التي ستستفيد من الخفض المؤقت للمتطلبات التنظيمية التي حددها بنك الكويت المركزي استجابة لتداعيات كوفيد-19. عدا ذلك، فإن قرار توزيع الأرباح ينبغي أن يتبع النهج الاعتيادي كجزء من التخطيط لتنظيم رأس المال بنهاية العام.

سننوقف للحظات من أجل تجميع الأسئلة المشابهة للرد عليها منعاً للتكرار.

أمير حنا:

سؤال آخر حول زيادة المخصصات في النصف الأول من العام. هل كان ذلك بدافع من عدم استطاعة بعض العملاء تسديد التزاماتهم؟ برضاء توضيح العدد ومن هم إن أمكن. هل تعد شركة ان ام سي ضمن تلك الفئة؟ وإن لم تكن، هل يمكنكم التعليق على إفصاح بنك الكويت الوطني بخصوص شركة ان ام سي؟ هل تتوقع أن يواصل بنك الكويت الوطني الاحتفاظ بنفس المستوى من المخصصات في الربعين الثالث والرابع؟

فيما يتعلق بشركة ان ام سي، لقد اعدنا ذكر ذلك اكثر من مرة حتى الآن، شركة ان ام سي عبارة عن انكشاف علني تم الإفصاح عنه من خلال البورصة. وكما ذكرت سابقاً، تم اخذ مخصصات كاملة لتغطيته. أما فيما يتعلق بكامل قيمة المخصصات، فقد شهدنا تحسن تكلفة المخاطر في السنوات السابقة لتصل لمستوى يقارب حوالي 82 نقطة أساس. ونظراً لتداعيات جائحة كوفيد-19، نرى إمكانية استقطاع بعض المخصصات لتغطية بعض محافظنا الكويتية بالنسبة للشركات والافراد بالإضافة إلى بعض المخصصات الاحترازية تحسباً للظروف. ما زلنا في خضم الجائحة، لذلك نتوقع نوعاً من التدهور في المحفظة الائتمانية للأفراد وهو الأمر الذي تم التعامل معه. وبصفة عامة، لا توجد مشاكل كبيرة فيما يتعلق بجودة الائتمان. ما رأيناه اليوم يتعلق فقط بمسائل السيولة مع عملائنا من الشركات ولكننا لم نشهد أي تدهور في جودة الائتمان.

شيام كاليانارامان:

أمير حنا:

أسئلة حول خسائر القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وخسائر تأجيل أقساط القروض البالغة 149.8 مليون دينار كويتي والتي انعكست في نسبة كفاية رأس المال الأساسي الشريحة 1 - حقوق المساهمين؟ وسؤال آخر، لماذا انخفض صافي ارباح القطاع الخارجي بنسبة 81% على أساس سنوي. لقد قمنا بالإجابة على ذلك، إلا أننا سنقدم المزيد من التوضيح.

شيام كاليانارامان:

إن الخسائر التي شهدناها فيما يتعلق بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لمحفظتي الديون هي في الأساس انخفاض في أسعار السندات وانعكس تأثيرها ضمن رأس المال الأساسي الشريحة 1 - حقوق المساهمين. أما بالنسبة لخسائر تأجيل أقساط القروض، فقد تم استثنائها من الحساب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، حيث سمح بتضمينها كجزء من احتساب معيار كفاية رأس المال اعتباراً من العام 2021 على مدى أربع سنوات (بدءاً من العام 2020 إلى 2024). أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فإن انخفاض صافي الأرباح بنسبة 81% كما أوضحت سابقاً، يعزى بصفة رئيسية إلى تأثير المخصصات التي قمنا باستقطاعها فيما يتعلق بمحفظتي السندات الدولية وأيضاً فيما يتعلق بلبنان، هذا إلى جانب مخصصات شركة ان ام سي، التي تعتبر شركة دولية معروفة في الإمارات. هذا هو السبب في أننا نرى انخفاضاً في صافي الدخل الفروع الخارجية.

أمير حنا:

سؤال آخر عن التكاليف. لقد ذكرتم تنفيذ مبادرات توفير التكاليف على مستوى المجموعة؛ هل يمكنكم القاء المزيد من الضوء على ذلك؟

عصام الصقر:

بكل تأكيد. منذ بدايات الأزمة، أدركنا أن تفشي الجائحة وإجراءات الحظر التي فرضتها الحكومات في كافة أنحاء العالم سيكون لها تأثيراً سلبياً على ربحية البنك. وقدما على الفور بعض مبادرات توفير التكاليف التي سيتم تنفيذها عبر المجموعة في محاولة لتخفيف الضغط على صافي الربح.

وكان هدفنا الرئيسي هو خفض التكاليف دون التأثير على مبادراتنا الاستراتيجية وخطط النمو وقدراتنا على تنفيذ الأعمال. وركزت أهم المبادرات على النقاط التالية:

1. وقف التعيينات الجديدة في كافة مواقع المجموعة
2. مراجعة هيكل المكافآت مع التركيز على العنصر المتغير
3. مراجعة جميع عقود الموردين من الجهات الخارجية وكذلك مراجعة أولويات المشاريع المختلفة المخطط تنفيذها

تلك هي المبادرات الرئيسية التي تم اتخاذها للحد من التكاليف.

أمير حنا:

سؤال آخر يتعلق بصافي هامش الفائدة. هل سيساهم تراجع اسعار الفائدة على الودائع في تخفيف بعض الضغط على الهامش من مستوى 2.09 في المستقبل؟

شيام كاليانارامان:

مستويات الودائع التي لدينا مستقرة ونتوقع الاستفادة إلى حد ما من إعادة تسعير هذه الودائع في الفترات المالية القادمة. إلا اننا اتبعنا نهجا حذرا للغاية فيما يتعلق بصافي هامش الفائدة، وما زلنا في خضم الجائحة ولا ندرى ماذا يمكن أن يحدث.

من جهة أخرى، نتمتع بمستويات سيولة قوية ونسب السيولة لدينا أعلى حتى من مستويات نهاية ديسمبر. ونتوقع استفادة المجموعة خلال الفترات المالية القادمة.

أمير حنا:

نحن في انتظار ورود المزيد من الأسئلة.

سؤال عن الأنباء المتعلقة بخفض الحكومة للموازنة بنسبة 20% وكيف سيؤثر ذلك على الإنفاق الرأسمالي وما إذا كان هناك أي إلغاء أو تأخير في المشاريع الضخمة المتوقعة

عصام الصقر:

كما أسلفنا الذكر، ستزيد الضغوط على الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ليس فقط جراء تفشي جائحة كوفيد-19، بل أيضاً نتيجة لتراجع سعر النفط حيث لا يزال الناتج المحلي الإجمالي النفطي وعائدات النفط من أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و إيرادات ميزانية الدولة.

وستكون الاستجابة الفورية لذلك من خلال خفض الميزانية وترشيد الإنفاق. ولسوء الحظ، ستكون النفقات الرأسمالية من بين البنود المخطط خفضها، وبالتالي نتوقع بعض التأخيرات أو الإلغاء للمشاريع وهو الأمر الذي شهدناه بالفعل.

وعلى الرغم من هذا الاتجاه السلبي، ما زلنا نشهد بعض النشاط، حيث بلغت قيمة المشاريع التي تم ترسيبها في النصف الأول من العام 2020 حوالي 900 مليون دينار كويتي. ونأمل أيضاً أن نرى بعض الانتعاش في النشاط على كل من جانب التنفيذ وكذلك اسناد المشاريع مع إعادة فتح الاقتصاد تدريجياً.

أمير حنا:

سؤال آخر حول صافي هامشي الفائدة، إلا انني أعتقد أننا غطينا معظم هذه الأسئلة. سؤال حول شركة ان ام سي مرة أخرى وكيف يتم استقطاع مخصصات لها وإذا كان يتم تغطيتها بنسبة 100%، لذلك سنحاول التطرق لذلك مرة أخرى.

شيام كاليانارامان:

نعم، تم توفير مخصصات لتغطية القيمة الكاملة للانكشاف على شركة ان ام سي كجزء من مخصصات خسائر الائتمان

هناك أيضاً سؤال حول تراجع تغطية المخصصات إلى أقل من 200%، ما هي النسبة التي ترى انها تناسبك؟

النسبة حاليًا مريحة للغاية، ولا تزال عند مستوى 185.5% والذي يعتبر من المستويات المريحة.

امامنا قائمة طويلة من الأسئلة ولكننا قمنا بتغطية معظمها بالفعل. لا نرى أي أسئلة لم نقم بالرد على محتواها من قبل في سياق الردود على الأسئلة السابقة. سنتوقف مرة أخرى لمدة دقيقة إذا لم تكن هناك أسئلة فسنختتم المكالمة.

أمير حنا:

سيداتي وسادتي، نصل بذلك إلى نهاية مكالمة اليوم.

شكراً لمشاركاتكم الكريمة. يمكنكم انهاء المكالمة الآن.

عامل البدالة: